



الجلسة ٦٦٠١

الخميس، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد زوكوف
	ألمانيا السيد هوث
	البرازيل السيد فيرنانديس
	البرتغال السيد كابرال
	البوسنة والهرسك السيد دورميتش
	جنوب أفريقيا السيد ليهر
	الصين السيد يانغ تاو
	فرنسا السيد بريانس
	غابون السيد ميسون
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيد جابر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورنتس

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأرحب بالسيد موسى الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من ليرفيل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أبو موسى.

السيد موسى (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح الكامل.

يشرفني أن أحاطب المجلس بصفتي الجديدة، كوني أول ممثل خاص للأمين العام لمنطقة أفريقيا الوسطى، ورئيساً لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويجلس بجوار مستشاري السياسي الأقدم، السيد بول زومانغي.

أشعر بالامتنان للترحاب العفوي الحار الذي وجدته لدى وصولي إلى ليرفيل في ١٥ حزيران/يونيه من دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما من مضيفينا حكومة غابون وشعبها، اللذين يسّر دعمهما السخي المتواصل إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بنجاح.

وإدراكاً لحقيقة أن المسؤولية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، كما أكد ذلك مجلس الأمن مجدداً، فقد شرعنا في عملنا بالقيام بزيارات مجاملة إلى دول المنطقة. وهدفنا من وراء ذلك إرساء التواصل مع زعماء الحكومات، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي المنظمات الإقليمية الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، والتعرف على التطورات في المنطقة وأولويات القادة، لا سيما ما يتعلق منها بمساعدة الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة المحليين في إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم، وبدعم تطوير القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وبناء السلام على المدى الطويل.

وخلال الزيارات التي قمنا بها إلى تشاد وغينيا الاستوائية والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى لقائنا بالسلطات في ليرفيل، ناقشنا مسائل تتصل بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي وزعماء تلك الدول، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والشركاء الدوليين الآخرين الموجودين في هذه البلدان في سبيل زيادة تعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ومن خلال التفاعل التي جرى حتى الآن مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أرض الواقع، خصوصاً مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، فإننا نضع الأسس الكفيلة بإنشاء آلية تنسيق فعالة لوجود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.

ونعتزم مواصلة زيارات المحاملة إلى الدول الأعضاء وإكمالها في الأسابيع المقبلة. غير أن ملاحظتنا الأولية من مناقشاتنا خلال الزيارات التي قمنا بها حتى الآن تؤكد من جديد التقييمات المبدئية التي أجرتها الدول الأعضاء والأمم المتحدة وأسفرت عن إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي.

تحديات متعددة لتشاد، لا سيما خسارة التحويلات. إن تعرض العائدين للاجتار غير المشروع المستشري بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وحركة هذه الأسلحة على أيدي الجماعات المسلحة، مثل جيش الرب، يشكل مصدر قلق متزايد لحكومي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وليس من المستبعد أيضاً أن يجري تجنيد بعض العائدين، خاصة أولئك الذين شاركوا في العمليات العسكرية أو الأمنية في ليبيا، كمرتزقة أو حتى كمقاتلين في صفوف الجماعات المسلحة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويُخشى أن تؤدي الأسلحة المسروقة من ليبيا، التي يمكن أن تنتقل عبر المنافذ غير المؤمنة في المنطقة دون الإقليمية، إلى انتعاش الجريمة، وأن تعرقل التطورات الأخيرة التي قُصد منها تحسين التعاون والأمن بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

غير أن وصول ممثل مقيم جديد في تشاد ووضع مستشار للسلام والتنمية في مكتبه في انجينا سيساعد في توفير تحليلات لتطور الحالة داخل تشاد وعلى طول حدودها مع ليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي مع فريق الأمم المتحدة القطري للتصدي لتوطيد فرص السلام التي قد تُتاح.

ومما يشجعنا ما يسود الأجواء من تجدد عزم بلدان المنطقة دون الإقليمية على العمل معاً لتعزيز التعاون والعلاقات الدبلوماسية بهدف التصدي للتهديدات المشتركة التي تواجه السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن قيام تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، في ٢٣ أيار/مايو، خلال مؤتمر قمتهم الثلاثية في الخرطوم، بإنشاء آلية مشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار على الحدود، وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينهم، يدل على الموقف الإيجابي لزعماء المنطقة دون الإقليمية وعلى عزمهم على

وتشمل هذه التقييمات الحاجة إلى تحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي لتحديات الأمن وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات؛ والحاجة إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة للحوار السياسي الداخلي في الدول الأعضاء المعنية باعتبار ذلك من تدابير منع نشوب الصراعات؛ والحاجة إلى دعم بناء القدرات لمؤسسات المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا.

في الآونة الأخيرة، أصبحت الحاجة إلى بناء القدرات لمعالجة بعض التحديات الأمنية العابرة للحدود، مثل القرصنة في خليج غينيا، والتهديد الذي تمثله الجماعات المتمردة مثل جيش الرب للمقاومة وبابا لادي في جمهورية أفريقيا الوسطى، أصبحت هماً مشتركاً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنطقة دون الإقليمية. ويتولى المكتب الإقليمي المسؤولية عن تنسيق جهود أسرة الأمم المتحدة في الميدان بهدف دعم الجهود القائمة التي بادر بها الاتحاد الأفريقي.

في هذا الصدد، اعتزم زيارة أديس أبابا في أقرب وقت ممكن لإجراء مناقشات مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة جيش الرب وبعض الأمور الأخرى ذات الصلة وذات الاهتمام المشترك في المنطقة دون الإقليمية. ولهذا الغرض، نعتزم عقد اجتماع للمبعوثين الخاصين للأمين العام وجميع المنسقين المقيمين في المنطقة دون الإقليمية حالما نكمل القيام بزيارات المجاملة.

أود، على وجه الخصوص، أن ألفت انتباه المجلس إلى تداعيات الحالة في ليبيا، التي تمثل تحديات جديدة للبلدان المجاورة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. فالتقارير تشير حتى الآن إلى أن من بين نصف مليون تشادي يعيشون في ليبيا إلى ما قبل نشوب الصراع فيها عاد ما يقرب من ٨٠ ألف إلى وطنهم بنهاية تموز/يوليه. وتشكل عودة هؤلاء

ونعول على دعم المجلس من أجل حشد الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية بوصفها أداة فعالة لإحلال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية من خلال أنشطة ملموسة مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في المنطقة دون الإقليمية، مما سوف يظهر القيمة المضافة المبكرة للمكتب الإقليمي ويثبت أهميته على أرض الواقع.

في أعقاب إنشاء المكتب، وبغية بناء أوجه تآزر داخل منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، قام الأمين العام بنقل مهام الأمانة الخاصة بلجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، إلى إدارة الشؤون السياسية، ليضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. بالتالي، يواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا التحضيرات لعقد الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المقرر عقده لاحقاً هذه السنة في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

نحن إذ نضطلع بهذا المنصب الهام، سنعمل مع الدول الأعضاء ومكتب شؤون نزع السلاح وباقي كيانات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين لضمان تنفيذ إنجازات السياسة العامة الهامة للجنة الاستشارية الدائمة في مجال نزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية، وتيسير عمل اللجنة في معالجة البنود التي أدرجتها في جدول أعمالها من أجل تحقيق مزيد من السلام والأمن. تتضمن تلك البنود الخطر المتزايد للقرصنة والأمن البحري في خليج غينيا والحالة وأنشطة رعاة مبورورو الرُّحَل في المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا الوسطى، وتغير المناخ والتزاع والأمن عبر الحدود والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعلاقة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والتزاع في أفريقيا الوسطى وحقوق الإنسان

القضاء على مهددات السلام والأمن المستمرة التي روعت الناس، بما في ذلك أنشطة جيش الرب للمقاومة والجماعات الإجرامية الأخرى التي تجوب المناطق الريفية في مثلث تشاد - السودان - أفريقيا الوسطى.

وعلى نفس المنوال، يواجه خليج غينيا، بالرغم من ثرواته، ما يُشار إليه في الغالب بـ "لعنة الثروة الطبيعية" أو "مفارقة الوفرة". لا تزال بلدان المنطقة تواجه نمواً منخفضاً وفقراً مستمراً نتيجةً للمهددات وأوجه الهشاشة المحلية والإقليمية والدولية المتعددة الجوانب، مثل تفاقم تهديد القرصنة. وما يزيد من انعدام الأمن في خليج غينيا الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها جماعات تستخدم المنطقة كطريق عبور، وتشكل تهديداً بارتكابها أعمالاً إجرامية مثل الصيد الجائر في الموارد المائية الغنية، والقرصنة وما يرتبط بها من هجمات إجرامية، واستخدام الخليج كمركز للتجار غير المشروع وإعادة شحن المخدرات.

ما فتئت بلدان المنطقة تقرّ بالفوائد الواسعة النطاق لتحسين الأمن عبر الحدود، وقد شرعت في مفاوضاتٍ تهدف إلى حل ما ينشأ من مشاكل تتعلق بالأمن عبر الحدود، وإلى منع تكرار الحوادث ذات الصلة في المستقبل. لذلك لا غرو أن تقوم حكومة غابون، في احتفالها بالذكرى الحادية والخمسين ليوم الاستقلال في ١٧ آب/أغسطس، بتكريس جيشها "لمشاركة غابون في إحلال الأمن في خليج غينيا". وخلال الفترة المقبلة، سنعمل على تجسيد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في شكل مبادرات دون إقليمية متماسكة لتيسير التنسيق وتبادل المعلومات بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بهدف دعم مبادرات بناء السلام ومبادرات الدبلوماسية الوقائية في المنطقة دون الإقليمية.

غير الخاضع للرقابة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا الوسطى. لذلك نعتزم العمل مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بالتعاون مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على تقديم دعمنا للجنة في عملية التصديق لأجل ضمان الدخول المبكر للاتفاقية حيز النفاذ وتنفيذها.

في الختام، نشكر المجلس ومختلف مكونات الأمانة العامة على دعمهم الثمين للجهود الرامية لإنشاء المكتب منذ افتتاحه في ٢ آذار/مارس. جرى تحقيق تقدم هائل في ذلك الصدد، حيث التحق تقريبا ٨٠ بالمائة من موظفيه بالعمل واستمر تحسين بيئة عمله التشغيلية.

لكن لا زالت توجد تحديات أمامنا. ومع ذلك، نحن على ثقة بأننا وبفضل دعم المجلس، سننفذ ولايتنا بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر شكرا جزيلًا السيد موسى على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. أَدْعُو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

خصوصا عمالة الأطفال والاتجار بهم والمرأة والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

تحقيقا لتلك الغاية، أعتزم وضع قدرة مكرسة لتوفير دعم سكرتارية للجنة الاستشارية الدائمة في مكنتي ليس لمعالجة الاستعدادات للاجتماعات التي تجريها اللجنة كل سنتين فحسب، ولكن أيضا لمساعدة الدول الأعضاء على ترجمة صكوك السياسة العامة التي وضعتها إلى مبادرات وطنية وعبر الحدود لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. تتضمن هذه الصكوك اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها المعروفة باتفاقية كينشاسا، التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الـ ٣١ للجنة الاستشارية الدائمة بشأن مسائل الأمن في أفريقيا الوسطى الذي عقد في برازافيل في جمهورية الكونغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

تمثل اتفاقية كينشاسا بالفعل إنجازا قانونيا هاما في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، مما يساهم في إطالة النزاعات وإذكائها في المنطقة دون الإقليمية. تزود الاتفاقية الدول الأطراف بنقطة مرجعية مشتركة لتنسيق جهودها وإنهاء الانتشار